E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/87
4 January 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والستون
البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت

قضايا السكان الأصليين

التقرير النهائي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي يستعرض الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة في إطـــار برنامج العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية حقوق الإنسان في إطار العقد الدولي للســـكان الأصـــليين في العالم، والتي لم تُدرج في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة (A/59/277). وتخلص منسقة أنشـــطة العقـــد إلى الإقرار بالتقدم المحرز خلال فترة العشر سنوات وتتقدم بتوصيات لوضع أولويات للمستقبل. وتدعـــو المفوضة السامية اللجنة إلى تجديد ولاية الفريق العامل المعني بإعداد مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لمدة سنتين إضافيتين وتطلب إليها الموافقة على خطة عمل حيوية تستهدف اعتماد المواد. واقترحـــت أن توسِّع المفوضية أنشطتها على الصعيد القطري بالتعاون مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة من أجل مساعدة الحكومات على تنفيذ البرامج الرامية إلى حماية حقوق السكان الأصليين. كما تدفع بمواصلة تمويل مشاريع أنشطة منظمات السكان الأصليين في مجال حقوق الإنسان التي تَعتبر أنها أفادت بصفة مباشرة في النهوض بتلك الحقوق.

مقدمة

١- طلبـــت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢٠٠٤/٥٨ إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بوصـــفها منسقة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، تقديم تقرير نهائي إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحاديـــة والســـتين تستعرض فيه الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في إطار برنامج الأنشطة المتعلقة بالعقد. وترد في هذا التقرير معلومات أُتيحت منذ تقديم التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2004/82) وإلى الجمعية العامة (A/59/277).

أولاً – برنامج الزمالات الخاص بالسكان الأصليين

٢- حظي في عام ٢٠٠٤ ما مجموعه ١٣ شخصاً من السكان الأصليين بالتدريب الذي تقدمه المفوضية في إطار برنامج الزمالات الخاص بالسكان الأصليين. ونُفذ البرنامج باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية، ويشكل حالياً أحد الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها المفوضية لصالح الشعوب الأصلية.

٣- ونُظّم برنامج الزمالات الخاص بالسكان الأصليين لعام ٢٠٠٤ للمشاركين المتحدثين بالإنكليزية خلال الفترة من ٣ أيار/مايو إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في جنيف. وتألف البرنامج كما جرت العادة في السنوات السابقة، من دورة أساسية مكثفة عن حقوق الإنسان، والقيام بزيارات للمنظمات غير الحكومية، ومن نماذج تدريبية لدى عدد من وكالات الأمم المتحدة. كما نُظّمت، في إطار البرنامج، زيارات عديدة لمنظمات بيئية في ضوء التوصيات المقدمة من المتمتعين السابقين بالزمالات. كما عمل المتمتعون بالزمالات مع موظفي المكاتب المسؤولين عن البرنامج في أقطارهم، مما أتاح لهم اكتساب معرفة متعمقة أكثر عن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المفوضية. وكجزء من التجربة العملية المكتسبة في منظومة الأمم المتحدة، قدّم المتمتعون بالزمالات الخمسة من أوكرانيا، وجزر سليمان، وغرينلاند، وكينيا، وميانمار، المساعدة لأمانة الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ولأمانة الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بإعداد مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٤- وفي إطار برنامج الزمالات الخاص بالسكان الأصليين، وبالتعاون مع جامعة دوستو في بيلباو بإسبانيا، تم أيضاً تدريب أربعة من المتمتعين بالزمالات من السكان الأصليين من أمريكا اللاتينية باللغة الإسبانية. وأمضى المتمتعون الأربعة بالزمالات من المكسيك والبرازيل والأرجنتين وكولومبيا فترة ثلاثة أشهر في جامعة دوستو، تلقوا أثناءها تدريباً في مجال حقوق الإنسان، أعقبته ثلاثة أسابيع من التجربة العملية في مفوضية حقوق الإنسان.

٥- كما درَّبت مفوضية حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤ أربعة من السكان الأصليين الناطقين بالفرنسية في مجال حقوق الإنسان، وهم من كندا والمغرب ومالي وفرنسا (كاليدونيا الجديدة). ونُفِّذ برنامج التدريب بالتعاون مع جامعة بورغوني في ديجون بفرنسا واستغرق شهرين. وبدأ تنفيذ هذا البرنامج في عام ٢٠٠٢. ونُفِّذ برنامج عام ٢٠٠٤ الخاص بالمتمتعين بالزمالات من السكان الأصليين الناطقين بالفرنسية خلال الفترة من ١٣ أيلول/سبتمبر إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقضّى المتمتعون بالزمالات، خلال تلك الفترة، أربعة أسابيع.

٦- واختتم المتمتعون بالزمالات الثلاث عشرة تدريبهم بإجراء تقييم للبرنامج بهدف مساعدة المفوضية على إضفاء المزيد من التحسينات على برنامج الزمالات الخاص بالسكان الأصليين عند الاقتضاء.

ثانياً – تقييم برنامج الزمالات الخاص بالسكان الأصليين

٧- اضطلعت المفوضية في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بتقييم مستقل لبرنامج الزمالات الخاص بالسكان الأصليين كجزء من التقييم الشامل الذي قامت بها المفوضية للعقد. وأُجري التقييم بمناسبة منتدى برشلونة العالمي للثقافات لعام ٢٠٠٤ الذي دُعي إليه ما يربو على ٧٠ من المتمتعين السابقين بالزمالات، حضر منهم ٤٣ شخصاً.

٨- وخلص التقييم إلى أن السكان الأصليين ومنظماتهم يقدِّرون برنامج الزمالات الخاص بالسكان الأصليين حق قدره. وفيما يتعلق بتنمية القدرات الذاتية للمتمتعين بالزمالات من السكان الأصليين، واصل جميعهم دون استثناء العمل المهني في مجال حقوق الإنسان، لصالح مجتمعاتهم المحلية أو في مجال يتصل بها حيث نُشرت معارف حقوق الإنسان التي اكتسبها هؤلاء من البرنامج وكان لها أثر مضاعف. وقدَّم التقييم كذلك أدلة على مبادرات فردية يمكن أن تُعزى إلى حد بعيد، واستناداً إلى المتمتعين بالزمالات أنفسهم، إلى الدراية والتجربة والثقة الجديدة التي اكتسبوها من خلال البرنامج. وأثبت التقييم أيضاً أن البرنامج ساعد على توليد قيادة جديدة لدى السكان الأصليين تتمتع بمعارف في حقوق الإنسان وفي العمليات الدولية وبمعلومات أساسية عنها. وعلى سبيل المثال، شارك ٥٠ في المائة من المتمتعين بالزمالات، الذين أُجريت معهم مقابلات، في أنشطة لحقوق الإنسان على الصعيدين الدولي أو الإقليمي عقب برنامج الزمالات، وكثيراً ما كان ذلك بصفتهم رؤساء لوفودهم أو مستشارين رئيسيين لها. وحبّذ النصف الآخر من المشاركين تطبيق معارفهم على ما يقومون به من عمل في مجتمعاتهم المحلية.

٩- كما سعى التقييم إلى الوقوف على مدى إسهام برنامج الزمالات في النهوض بحقوق الإنسان داخل المجتمع المحلي، مراعياً اختيار المنظمات للمتمتعين من أعضائها بالزمالات. وأكد جميع المشاركين أنهم اضطلعوا بأنشطة متابعة، عادة ما كانت في شكل حلقات عمل تدريبية على حقوق الإنسان، داخل المجتمع المحلي ولصالح منظماتهم عند عودتهم، وواصلوا القيام بذلك بصفة منتظمة في العديد من الحالات. وأظهرت الاستبيانات أن مجموعة ٣٥ متمتعا بزمالات استغلوا معارفهم بصفتهم محاضرين في ما مجموعه ٣٣٤ دورة تدريبية أو عن طريق تنسيقها، وفي ذلك إثبات أن للمشروع أثراً مضاعفاً هاماً.

١٠- وأتاح التقييم معلومات عن حالات استحدث فيها المتمتعون بالزمالات، عند عودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية أو منظماتهم، أنشطة بالتعاون مع السلطات المحلية أو مع هيئات أخرى تابعة للدولة أو هيئات عامة للنهوض بالتغييرات المؤسسية. ورغم أن الأمر من الأصعب تقييمه كمّاً، خلص التقييم إلى أن البرنامج شكّل حافزاً لبعض المتمتعين بالزمالات للعمل من أجل إحداث تغيرات هامة ترمي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان ومركز السكان الأصليين. وفي حالة واحدة، تولى متمتع بزمالة بمفرده الضغط من أجل استحداث درس جديد تماماً في مادة القانون في الجامعة شمل حقوق السكان الأصليين وقانونهم العرفي؛ وفي حالة أخرى، استنبط متمتع بزمالة خدمة قانونية ترتبط بنظام العدالة الوطني بغية الدفاع عن حقوق السكان الأصليين في المجتمع المحلي.

١١- كما أتاح التقييم فرصة للمتمتعين بالزمالات لتقديم اقتراحات تتعلق بالاتجاهات المستقبلية الممكنة التي يمكن للبرنامج أن ينتحيها. وركّزت الاقتراحات على السبل التي يمكن بها للمفوضية أن تدعم ما قد يرغب المتمتعون بالزمالات في الاضطلاع به من أنشطة لدى عودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية، فضلاً عمّا قد يُقدمون عليه من مبادرات لتعزيز الاتصال مع الأمم المتحدة ومع بعضهم البعض. وشملت التوصيات مقترحات لحصول المتمتعين بالزمالات على منح لتنظيم حلقات عملهم التدريبية، وإعداد دليل المدرِّب وغير ذلك من المواد التدريبية، وإنشاء رابطة دولية للمتمتعين بالزمالات من السكان الأصليين. ويمكن الحصول على نسخة من تقرير التقييم من المفوضية.

ثالثاً – الفريق العامل المنشأ وفقاً لقرار اللجنة ١٩٩٥/٣٢

١٢- عُقـــدت الدورة العاشرة للفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بإعداد مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في جنيف خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وخلال الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ونظر الفريق العامل في دورته العاشرة في مجاميع فقرات الديباجة ١-١٤ و١٦-١٩ والمواد: ٢ و٣ و٨ و١٠ و١٤ و١٦ و١٨ و١٩ و٢٢ و٣٢-٤٢ و٤٤و٤٥. ويرد تقرير الفريق العامل في الوثيقة E/CN.4/2005/89.

رابعاً – المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين

١٣- اضطلع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، السيد رودولفو ســـتافنهاغن، أثناء الفترة قيد الاستعراض، بمجموعة واسعة من الأنشطة في إطار ولايته التي أُنشئت بموجب قرار اللجـــنة ٢٠٠١/٥٧ وجُددت في القرار ٢٠٠٤/٦٢. وقدم المقرر الخاص تقريره الأول (A/59/258) إلى الجمعية العامة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

١٤- وقـــام بـــزيارتين قطريتين إلى كل من كولومبيا، في الفترة من ٨ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، وكندا في الفـــترة من ٢١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. والتقى المقرر الخاص خلال زيارته بعدد كبير من زعماء السكان الأصليين وزار العديد من المجتمعات المحلية حيث ناقش طلبات وشواغل السكان الأصليين مباشرة. وعقد اجتماعات خاصة مع النساء من السكان الأصليين بهدف زيادة فهم تحديات حقوق الإنسان التي يواجهنها لا على الصعيد الوطني فقط بل كذلك داخل مجتمعاتهن المحلية، وناقش سُبل تحقيق تقدم في تلك المجالات. وتضطلع النساء مـــن الســـكان الأصـــليين، وبخاصة في كولومبيا، بدور حيوي في صون السلام وفي تعزيز مجتمعاتهن المحلية رغم الصعوبات والبيئة العنيفة التي يعشن فيها. وفي هذا السياق، أشرف المقرر الخاص على اجتماع في بوغوتا بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة (٨ آذار/مارس) حيث أعرب عدد هام من النساء من السكان الأصليين القادمات مـــن أنحاء مختلفة من البلد عن وجهات نظرهن. وفي كندا، زار المقرر الخاص، فيما زار، نونافوت، وهو الإقليم الذي يعيش فيه السكان من الإنويت في كندا والذي أُنشئ في نيسان/أبريل ١٩٩٩، حيث اطّلع على طرق عيش سكان الشمال ووقف على التحديات التي تواجههم وهم يفتحون صفحة جديدة من تاريخهم الحافل بالأحداث. ويرد تقريراً بعثتيه في الوثيقتين E/CN.4/2005/66/Add.2 وAdd.3 على التوالي.

١٥- واســـتمر المقـــرر الخاص في تلقي المعلومات عن الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان المرتَكَبة في حق الشـــعوب والمجتمعات الأصلية، وأحال البلاغات إلى الحكومات المعنية. وترد موجزات هذه البلاغات، والردود المتلقاة، في الوثيقة E/CN.4/2005/88/Add.1.

١٦- وبالإضافة إلى ذلك، شارك المقرر الخاص بصفة نشطة في حلقة الخبراء الدوليين الدراسية بشأن الشعوب الأصلية والتعليم، التي عُقدت في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر وشاركت في تنظيمها المفوضية. وكان الهدف الرئيسي من الحلقة الدراسية

تلقـــي ومناقشة إسهامات تتعلق بالتحديات التي يواجهها السكان الأصليون فيما يتعلق بتمتعهم الكامل بالحق في التعليم، وهو موضوع التقرير الرئيسي للمقرر الخاص الذي سيقدمه إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين.

١٧- وواصل المقرر الخاص مشاوراته المنتظمة مع المكلفين بولايات أخرى في لجنة حقوق الإنسان ومع مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وشارك في الدورة الثالثة المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين المعقود في نيويورك، وتدخل في مختلف اجتماعات المناقشات المعقودة في منتدى برشلونة لعام ٢٠٠٤.

خامســاً - التعاون فيما بين الوكالات والمحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين

١٨- استضـــاف بـــرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اجـــتماعاً لفـــريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا السكان الأصليين، لمناقشة إدراج قضايا السكان الأصليين في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز عمل المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين مع منظومة الأمم المتحدة. وحيث إن جميع العروض ركزت على عدم وجود السكان الأصليين عامة في معظم الأنشطة المضطلع به في إطار الأهداف، قرر فريق الدعم المشترك تقديم وثيقة مشتركة إلى المحفل الدائم خلال دورته الرابعة وأصدر أيضاً بياناً يتعلق بالسكان الأصليين والأهداف الإنمائية للألفية.

سادساً - صندوق تبرعات الأمم المتحدة الخاص بالعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

١٩- تـــرد المعلومـــات الخاصـــة بصـــندوق التـــبرعات في الوثـــائق A/59/277 وE/CN.4/2004/79 وE/CN.4/Sub.2/AC.4/2004/9، وتتضمن الوثيقة الأخيرة التقرير الذي قدمه الفريق الاستشاري للصندوق عن دورتـــه التاسعة في عام ٢٠٠٤. كما تتوفر المعلومات الخاصة بصندوق التبرعات هذا على موقع مفوضية حقوق الإنسان على الشبكة، على العنوان التالي: www.unhchr.ch/indigenous/decade.htm.

٢٠- وأوصى الفريق الاستشاري في دورته التاسعة بأن يصادق الأمين العام على منح لصالح ٣٥ مشروعاً، يبلغ مجموعها ٥٠٠ ٢٤٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما أُتيح التمويل لأنشطة النشر ولأربع حلقات عمل تدريبـــية على حقوق الإنسان تشرف عليها مجتمعات محلية. وصمم حلقة العمل التدريبية الأولى سكان التتر في أوكرانـــيا وعُقـــدت في سمفيروبـــول، في جمهوريـــة القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيـــران/يونيه ٢٠٠٤. وعُقدت حلقة العمل الثانية في بورت نولوث، بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٦ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لصالح شعوب سان، وناما، وكريكوا خويسان.

٢١- كمـــا أوصـــى الفريق الاستشاري، بالنظر إلى نهاية العقد، بتنظيم حلقة دراسية تقنية لتقييم إسهام وأثر صـــندوق الأمـــم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية وصندوق التبرعات للعقد في تحقيق أهداف العقد. وعُقـــدت الحلقة الدراسية بجنيف يومي ١٥ و١٦ تموز/يوليه، قبل انعقاد الدورة الثانية والعشرين للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين. وترد معلومات إضافية عن حلقة العمل في الفقرة ٢٧ من هذا التقرير. ويمكن الحصول على التقرير بأكمله بشأن حلقة العمل من المفوضية.

٢٢- وإلى حد تاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، واستناداً إلى المعلومات المتاحة للمفوضية، تلقت المفوضية تبرعات إضافية لم ترد في التقارير السابقة وذلك من الجزائر (٠٠٠ ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة) وشيلي (٠٠٠ ١ دولار) ومن السيد يوريو شيوكاوا (٣١٢,٥٠ دولاراً). وخلال عام ٢٠٠٥، ستنفذ وتستكمل الأنشطة المتبقية التي أقرها عام ٢٠٠٤ منسقة العقد الدولي. وتشمل تلك الأنشطة مشروعي تدريب في مجال حقوق الإنسان يشرف عليهما مجتمعان محليان وجب تأجيلهما بسبب قرار اللجنة تنظيم اجتماع إضافي للفريق العامل المعني بإعداد مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وأنشطة نشر تتعلق بإنجازات العقد قيد الإعداد، والدفعات الثانية من المنح لصالح منظمات الشعوب الأصلية. وسيجري عام ٢٠٠٥ إعداد تقرير عن الأنشطة التي تحظى بدعم صندوق التبرعات للعقد الدولي خلال السنوات العشر.

سابعاً - صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين

٢٣- ترد التوصيات التي اعتمدها مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين، خلال دورته السابعة عشرة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٤، والتي أقرها المفوضة السامية نيابة عن الأمين العام، في المذكرة التي قدمتها الأمانة إلى الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين (E/CN.4/Sub.2/AC.4/2004/8).

٢٤- وأعرب مجلس الأمناء خلال دورته السابعة عشرة عن رأي مفاده أن الصندوق بحاجة إلى تبرعات قيمتها ٠٠٠ ٧٧٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة قبل دورته المقبلة المزمع عقدها في جنيف في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، من أجل تلبية طلبات التمويل التي تم تلقيها في عام ٢٠٠٤، كيما يتسنى لممثلي السكان الأصليين المشاركة في مداولات الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، والفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والمحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين.

٢٥- وحتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وفقاً للمعلومات المتوفرة لدى مفوضية حقوق الإنسان، ستتاح تبرعات جديدة لعام ٢٠٠٥ وردت من الجزائر (٠٠٠ ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)؛ وكندا (٥٢٠ ١٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)؛ وشيلي (٠٠٠ ١ دولار في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤)؛ وفنلندا (٨٩٨ ٣٤ دولاراً في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)؛ ونيوزيلندا (٠٠٠ ١٠ دولار في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤)؛ والنرويج (٦١٧ ٤٣ دولاراً في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)؛ وفنزويلا (٠٠٠ ١٥ دولار في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)؛ وجهات مانحة خاصة (٩٩٥ دولاراً). وتبلغ هذه التبرعات ٠٣٠ ١٢٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. ولا تزال التعهدات التالية معلقة: بوليفيا (٠٠٠ ١ دولار في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)؛ وشيلي (٠٠٠ ٥ دولار في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)؛ والسويد (٨٠٣ ٦ دولارات في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)؛ والجزائر (٠٠٠ ٥ دولار في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)؛ وإستونيا (١٩٧ ١٢ دولاراً في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)؛ وفنزويلا (٠٠٠ ٥ دولار في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)؛ والنرويج (٥٩٠ ٢٤ دولاراً في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤). وتبلغ هذه التعهدات ٥٩٠ ٥٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

٢٦- وشجعت الجمعية العامة في قرارها ١٥٨/٥٨ الحكومات على دعم العقد الدولي من خلال التبرع للصندوقين (الفقرة ٧ (د)). وناشدت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٥٨/٢٠٠٤ (الفقرة ٩) كل من هو في وضع يسمح له بالتبرع للصندوق من الحكومات والمنظمات والأفراد التفكير في التبرع للصندوق وزيادة مستوى هذه التبرعات زيادة كبيرة إن أمكن.

٢٧- كما نظمت المفوضية حلقة دراسية تقنية لتقييم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للعقد وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية. وكان الهدف الرئيسي من الحلقة تقييم مساهمة وأثر الصندوقين في تحقيق أهداف العقد واستخلاص النتائج ووضع التوصيات التي يمكن أن يستفاد منها مستقبلاً. واعتبر المشاركون أن صندوقي التبرعات بمثابة تعبير عن الشراكة مع الشعوب الأصلية من خلال إشراكها في عملية اتخاذ القرارات عن طريق مجلس الأمناء وتمكين الشعوب الأصلية. ومكّن صندوق التبرعات لصالح الشعوب الأصلية بصفة خاصة تلك الشعوب من إسماع صوتها في الأمم المتحدة بتمكينها من المشاركة في الاجتماعات ذات الصلة والإسهام في المداولات بفضل تجاربها الميدانية. ومكن ذلك الشعوب الأصلية من إثارة قضاياها دولياً، وإقامة الشبكات مع غيرها من المنظمات الأصلية والمنظمات غير الحكومية، والتفاعل مع الحكومات وسائر هيئات الأمم المتحدة. وأدى ذلك إلى تطوير قدراتها القيادية وفي بعض الأحيان إلى تسوية بعض القضايا مباشرة مع الوفود الحكومية. كما شاركت الشعوب الأصلية في استحداث معايير دولية وتشريعات وطنية ترمي إلى حماية حقوق الإنسان لديها وتعزيزها.

ثامناً - تعليقات ختامية

٢٨- اختُتم العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ويكمل هذا التقرير استعراض منسقة السنوات العشر الماضية. ونوَّه التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2004/82) بالتقدم المحرز خلال العقد وبخاصة الزيادة الهائلة في أنشطة منظومة الأمم المتحدة التي تتعلق بالشعوب الأصلية، وزيادة فرص مشاركة منظمات الشعوب الأصلية في العمليات الدولية والإقليمية والحكومية الدولية، والتطورات المؤسسية الإيجابية مثل إنشاء ولاية المقرر الخاص للجنة والمحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين.

٢٩- ومنذ تقديم التقرير إلى المجلس، حدثت تطورات جديدة. ففي تموز/يوليه، واصل الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين مناقشاته بشأن إمكانية وضع مبادئ توجيهية عامة تتناول الملكية الفكرية والثقافية للشعوب الأصلية ومبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمتروية. واضطلعت المنسقة بتقييم مستقل لبرنامج الزمالات للشعوب الأصلية في آب/أغسطس ٢٠٠٤، أكد قيمة مبادرة بناء قدرات في مجال حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية الأصلية في جميع أصقاع العالم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، قدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين تقريراً إلى الجمعية العامة للمرة الأولى، لفت فيه الانتباه إلى التقدم المحرز في تعريف المجتمع الدولي بالمشاكل الرئيسية التي تواجه الشعوب الأصلية والتحديات التي تعترضها، وبخاصة الحد من الفقر المدقع الذي تعاني منه الشعوب الأصلية واستبعادها. وبمناسبة الاحتفال بيوم حقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر)، وقع ٢٨ مقرراً خاصاً وخبيراً مستقلاً على بيان صحفي مشترك حثّوا فيه على تعزيز الجهود المبذولة للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية.

٣٠- واجتمع الفريق العامل المعني بإعداد مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين في دورته العاشرة. ولم يعتمد الفريق العامل بصفة مؤقتة مواد إضافية في مشروع الإعلان، تاركاً ١٩ فقرة من الديباجة و٤٣ مادة قيد المناقشة. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الجمعية العامة (القرار ٥٩/١٧٤)، العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، الذي تولى تنسيقه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٣١- وباختتام العقد، تعتبر المفوضة السامية، بصفتها منسقة العقد، أنه من الأهمية بمكان الإبقاء على الزخم الذي تولد في منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا السكان الأصليين. وينبغي بصفة خاصة أن تظل لجنة حقوق الإنسان، التي كانت في لب العديد من أوجه التقدم الكبرى فيما يتصل بالشعوب الأصلية خلال العقد، نشطة في مجال النهوض بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية وفي اقتراح ودعم مبادرات لبلوغ تلك الغاية.

٣٢- وفيما يتعلق بمسألة وضع مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، يوصى بأن تطلب اللجنة عقد اجتماعات إضافية لفترة ستة أسابيع على امتداد عامين بغية استكمال المفاوضات المتعلقة بالمشروع، وتضع برنامج عمل يتضمن أهدافاً وإطاراً زمنياً لاعتماد المواد، وتقرّ أساليب عمل دينامية جديدة. وخلال العقد الثاني، ينبغي أن تكون الأهداف الاعتماد السريع لإعلان، ولصك قانوني ملزم أيضاً في الوقت المناسب بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٣٣- وستواصل المفوضية الاضطلاع بدور ريادي للنهوض بحقوق الإنسان للسكان الأصليين وحمايتها في إطار منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لولاية المفوضة السامية. وفي هذا الإطار، ستعزِّز الدعم الذي تقدمه للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، بما في ذلك من خلال متابعة توصيات تقاريره القطرية، وتعزيز التعاون مع الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والمحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين حتى تتمكن هاتان الهيئتان من الوفاء بولايتيهما. وستواصل المفوضية مشاركتها النشطة في فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، الذي ساعدت على إنشائه عام ٢٠٠٠.

٣٤- وستسعى المفوضية إلى توسيع مساعدتها التقنية المقدمة إلى الدول في المجالات التي تفيد الشعوب الأصلية مثل إقامة العدل، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتدريب على حقوق الإنسان، والبرامج التي تستهدف بصفة خاصة النساء والأطفال من السكان الأصليين. وستدمج قضايا السكان الأصليين، عند الاقتضاء، في خطة عمل المفوضية لتنفيذ الإجراء الثاني من برنامج الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة، وستنهض المفوضية، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإنشاء آليات على الصعيد القطري تعزز مشاركة السكان الأصليين في برامج الأمم المتحدة القطرية.

٣٥- وأشرفت المفوضية، خلال العقد، على صندوق تبرعات قدم دعماً مالياً مفيداً ومناسباً مباشرة إلى منظمات السكان الأصليين لمساعدتها على تنفيذ مشاريعها في مجال حقوق الإنسان. وأثبت تقييم صندوق التبرعات الذي تم في تموز/يوليه ٢٠٠٤ مدى فعالية المنح المباشرة المقدمة للشعوب الأصلية في بناء قدرات حقوق الإنسان والارتقاء بها. وتزمع المفوضة السامية توجيه طلب إلى الدول لصون قدرة المفوضية على دعم مشاريع حقوق الإنسان من هذا القبيل، بما فيها دعم أسفار ومشاريع أفراد الشعوب الأصلية.

- - - - -